كلية الهندسة بشبرا
FACULTY OF ENGINEERING AT SHOUBRA
ERJ
PRINT ISSN 3009-6049
ONLINE ISSN 3009-6022

ENGINEERING RESEARCH JOURNAL (ERJ)
Volume (52),Issue (3)
July 2023, pp:156-163
https://erjsh.journals.ekb.eg

إطار مرجعي للمجتمعات العمرانية الجديدة

Nabil Ashry Ibrahim [1] ,Kamal Riad [1] , Shaimaa Hussein Abdalale [1,*]

[1] Faculty of Engineering at Shoubra, Benha University.
** Corresponding author*

E-mail address: nabil.ashry2000@feng.bu.edu.eg , k.reiad@feng.bu.edu.eg , shussein1986@gmail.com

ملخص البحث: ركزت الدراسة على المجتمعات العمرانية الجديدة بصفة عامة وعلى المجتمعات الجديدة الصغرى بصفة خاصة؛ حيث تبني فكر جديد متطور وسياسة توازي سياسة المجتمعات العمرانية الجديدة الكبرى لتصبح أكثر ملائمة وذات جدوى تناسب طبيعة المجتمع المحلى ومشكلاته ومتطلباته المحلية كمحاولة لمعالجة تلك القضايا التي خلفتها السياسات السابقة في مصر .وتعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي في عرض المفاهيم الأساسية للمجتمعات العمرانية الجديدة الصغرى، كما استخدم البحث المنهج التحليل الاستنتاجي لتحليل المضمون وفرض الفروض وتشخيص الوضع الراهن للوصول إلي مقترح للتجمعات العمرانية الجديدة في ضوء المؤشرات والدروس المستفادة من عملية التحليل.

الكلمات الدالة: إطار مرجعي– المجتمعات الجديدة الصغرى– المجتمعات العمرانية .

المقدمة:

اتجهت العديد من دول العالم المتقدم والنامية على حد سواء إلى نمط وسياسة المجتمعات العمرانية الجديدة كسياسة تنموية لحل العديد من مشكلاتها بالمجتمعات العمرانية الكبرى أو استيعاب الزيادة السكانية ، وبصفه خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أيماناً منها بضرورة تكاملها للتنمية الشاملة على المستويين الإقليمي والمحلى.

لذا بدأت سياسة المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر تتبلور كفكرة تنموية بإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة حول المجتمعات العمرانية الكبرى لتصبح وسيلة اساسية لتخفيف الضغوط على المجتمعات العمرانية الكبرى والحد من مشكلات التكدس السكاني بتأييد من القيادات السياسية لتنمية الاقاليم المختلفة بالإضافة الى محاولة خلق التوازن في تنمية الأقاليم بمصر[1].

وبالرغم من جهود الدولة الدائمة والمستمرة نحو النمو و التنمية الحضرية بالتوسع في انشاء وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة وانماط المستقرات الزراعية المستحدثة في الصحارى المتاخمة للمحافظات إلا ان الواقع التجريبي يشير الى ان التجارب التنموية الصحراوية السابقة بها بعض الاخفاق الجزئي ، وبالتالي زيادة المخاطرة الاقتصادية بزيادة حجم التجمع العمراني بالإضافة إلى انها اقل جذباً للسكان عن غيرها مما يدعو إلى استحداث و تبني فكر جديد متطور وسياسة توازي سياسة المجتمعات العمرانية الجديدة الكبرى لتصبح أكثر ملائمة وذات جدوى تناسب طبيعة المجتمع المحلى ومشكلاته ومتطلباته المحلية كمحاولة لمعالجة تلك القضايا.

وهذا ما يحاول البحث تناوله باكتشافه والبحث وراء منظومة تنمية ملائمة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية في تنمية تلك المجتمعات الحضرية الجديدة الصغرى[2] ، ولذ ا يركز البحث بصفة أساسية،علي تحديد مقومات وسياسات ومبادئ نجاح تنمية المجتمعات الجديدة الصغرى كأحد السياسات الجديدة المطروحة بالبحث.

ولضمان نجاح النمط المستحدث يتطلب الأمر بحث مدي جدواه من الناحية العمرانية بحيث تكون قاعدة الرؤية الجديدة في منهج ومنظومة تنميته مبنية علي قاعدة منا لأدبيات التي ثبت أن لها مقومات ومبادئ نجاح جزئياً وكلي،وعليه يشير البحث إلي أن ينشأهذا النمط الجديد ذو الحجم السكاني الصغير منخلا لمنظومة متكاملة للتنمية وطبقا لشروط تحقق النجاح، مما يدعو إلى حاجة المجتمع المحلي إلى استحداث إطار مرجعي للتجمعات العمرانية الجديدة الاكثر ملائمة لمعالجة تلك القضايا التي خلفتها السياسات السابقة في مصر .

المشكله البحثيه:

تكمن إشكالية البحث في عدم وجود إطار مرجعي يتناسب مع دور التجمعات العمرانية الجديدة في اطار التجاوب مع مستهدفات التنمية، الأمر الذي لا تتسق فيه المخططات الاستراتيجية الحالية مع المتغيرات العالمية المعاصرة من عولمة ومعلوماتية والتي تؤكد ضرورة تبني فكر الانتقال من استراتيجية سيطرة المدن الكبري الي سياسة انشاء التجمعات ذات الأحجام الصغيرة.

الهدف:

يحاول البحث من خلال الاشكالية الرئيسية ان يطرح اتجاهاً جديداً يهدف إلى صياغة إطار مرجعي للتجمعات العمرانية الجديدة وتنمية تجمعات عمرانية "حضرية أو ريفية " جديده صغرى من خلال الأساليب والاجراءات الفاعلة والتي تتماس وتتكامل مع الانماط التي تسعى الدولة لتحقيقها لحل المشكلة المحلية .

فرضية البحث:

وقد تم طرح فرضية البحث علىان تنمية المجتمعات الجديدة ذات المقياس الحجمي الصغير هي سياسة ملحة وضرورية كسياسة موازية لسياسة المجتمعات العمرانية الجديدة الكبرى في مصر لما لها من دور تنموي بتعدد الأنشطة الأقتصادية واستيعاب الزيادة السكانية بكفاءة أعلى وتكلفة أقل من خلال تطبيق النظام اللامركزي والمشاركة المجتمعية ومبادئ الاستدامة.

منهج البحث:

ينتهج البحث (**المنهج الاستقرائي- الاستنتاجي**) الذي يهدف إلي التحليل من خلال دراسة وبحث المشكلات والظواهر والملاحظة وفرض الفروض والتجربة الدقيقة للتحقق من صحة هذه الفروض سواء بشكل جزئي أو كلي وتسند الدراسة من خلال الأدوات التاريخية مصدراً رئيسياً للتعرف على الجوانب التاريخية لنشأة المدينة وتطورها ، وتبعا لنوعية الدراسة فقد لجأنا للاستفادة من أداة الوصف التحليلي في الحصول علي البيانات والمعلومات التي نحتاج إليها بعد أن تخضع للفحص الدقيق والتحقق من صحتها الجزئية والكلية وموضوعاتها ومدي مساهمتها كفرضية في معالجة القضايا المجتمعة ، وتحليل المضمون وذلك لوصف وتحليل المحتوي العام لمجموعة التجارب الدولية المختارة بطريقة علمية وفي صورة منظمة ومرتبة للوصول إلي استنتاجات تتعلق بواقع الحال في تلك التجارب الدولية .

1- المفاهيم الأساسية:

- المجتمعات العمرانية الجديدة :هو مفهوم متسع نوعاً ما ويستخدم للإشارة الى جميع انماط الاستيطان البشري ، وبالتالي تكون المجتمعات العمرانية الجديدة استيطان لمجموعة من البشر تربطهم روابط طبيعية

او اجتماعية بقصد اعادة توزيعهم بمنطقة مستحدثة خارج حدود المدن القائمة ولكنها ذو قيمة اقتصادية وذلك من خلال المشروعات التنموية.

- إن إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة في الصحراء بهدف تنميتها وتعميرها يتطلب فهما شموليا لطبيعة البيئة الصحراوية والمنظومات الاجتماعية والاقتصادية في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي، كما تتطلب آليات التنمية والتعمير أن تكون الدولة محفزة للنمو ومشجعة له. ولن تكون عملية التنمية والتعمير للصحراء مجدية بدون تضافر كافة الجهود وبدون تعاون الخبرات المختلفة كل في مجاله وتخصصه.
- وتبرز أهمية الفكر التنموي الإقليمي في خطط إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة بالمناطق الصحراوية، ويشمل الفكر الإقليمي تحديد أهداف التنمية بما يتوافق مع كل نمط من أنماط التنمية الصحراوية، فضلا عن تحقيق الشمولية التخطيطية (القومية ـ الإقليمية ـ المحلية)، وشمولية الأنشطة الاقتصادية (زراعة ـ صناعة ـ سياحة ـ خدمات ـ تعدين . . . إلخ).
- إن حتمية الخروج إلى الصحراء أمر متفق عليه من كافة المهتمين بأمور التخطيط إلا أن طريقة الخروج مازالت لم تحسم بعد. وأولويات تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة الصحراوية يجب أن تحدد في ضوء مجموعة من الاعتبارات أهمها: الفائدة التي ستتحقق وخاصة على المدى القصير والمتوسط نظرا لتضخم المشكلات في المعمور الحالي، والعائد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إمكانية تحريك السكان إلى المناطق الجديدة في ضوء الأبعاد الاجتماعية والثقافية، والدور الوظيفي لهذه المجتمعات العمرانية الصحراوية في إطار إستراتيجية التنمية على المستوى القومي.
- المبالغة الشديدة في تقدير الحجم السكاني والكبر النسبي للحجم لمعظم المجتمعات الصحراوية الجديدة أدى إلى عدم قدرة المجتمع على انشاء وتمويل تجمعات بهذا الحجم الكبير، وبالتالي عدم ملائمتها لعملية التنمية العمرانية المنشودة بها ؛ مما أحدث زيادة المخاطر الأقتصادية بزيادة الحجم، بالتي تصبح المجتمعات الجديدة غير مضمونة النمو السكاني.
- وبالمبالغة في الحجم أصبحت المجتمعات غير قادرة على استيعاب وتشغيل خدماتها الاساسية بصورة اقتصادية وفق الخطة الزمنية الموضوعة لها ، الأمر الذي أدى في معظم الحالات الى توقف هذه الخدمات[3] .
- ومن خلال الدراسة كان لتجربة المجتمعات العمرانية الجديدة الكبرى عدة مظاهر واسباب أخرى كان لها دور في قصور نموذج التنمية بها يتمثل في مجموعة من العوامل والإجراءات.

1-1 اسباب قصور المجتمعات العمرانية الجديدة الكبرى:

- بروز ظاهرة الطاقات المعطلة في مجال الإسكان(أن نسبة الجذب السكاني لتلك المجتمعات العمرانية لم تحظى حتى الآن بالأعداد المستهدفة) وبروز ظاهرة الطاقات المحترقة (وهم السكان الذين يضطرون يوميا إلى الذهاب إلى عملهم خارج المدينة ،ووسائل المواصلات المختلفة التي يتزايد معدل تحركاتها بزيادة المتنقلين مما يسبب استهلاكا زائدا لها وعبئا على حركة المرور).
- استمرار أزمة الإسكان ومشاكل المجتمعات العمرانية القائمة.
- النمو العمراني المشتت والنمو السكاني البطيء.
- القصور في التمويل والقصور في التنفيذ والقصور في الإدارة
- تواضع معدلات نمو التجمعات العمرانية الجديدة الكبرى
- غياب الاهتمام بالخدمات على المستوى الوطني ، والأنظمة السياسية والإدارية والتي كان لها النصيب الأكبر حيث تداخل وعدم تنسيق الرؤي.
- ضعف وتواضع قدرة النظام الإداري فنياً .
- غياب آليات متابعة المؤشرات
- تداخل الأدوار والمسئوليات
- تعدد الأجهزة الإدارية وقصور النظم التخصصية.
- ارتباط التنمية برؤية الاشخاص المسئولة.
- نقص الدعاية والإعلان.
- تضارب سلطات اتخاذ ودعم القرار في المدينة الواحدة.
- المركزية في ادارة التنمية العمرانية بالمجتمعات العمرانية الجديدة وإدارة التنمية بأسلوب إدارة المصالح الحكومية.
- عدم الموائمة بين القرار السياسي والقرار التخطيطي
- ارتفاع كلفة الأنشاء والتعمير بالمجتمعات الجديدة ، نتيجة لقصور وارتباك برامج الموارد التمويلية الذاتية وتبديد القروض البنكية
- الاعتماد على العمالة الموسمية
- وضعف الطاقات التشيدية.
- غياب الفكر التنموي المتكامل
- عدم وجود مخطط عام شامل وعشوائية اختيار مواقع المجتمعات العمرانية الجديدة
- غياب تأقلم وتكيف السكان مع البيئة الحضرية الجديدة وعدم فهم خصوصية المجتمع المصري.
- تفتقد للمفهوم العمراني للنمو والتنمية الحضرية من حيث تلبية الاحتياجات وحل للمشاكل وتحقيق أهداف السكان من خلال المنظومة العمرانية الاقتصادية الاجتماعية.

2- الخلفية التاريخية

من دراسة ورصد كافة الدراسات السابقة التي تناولت المجتمعات العمرانية، فقد تناولتها الدراسات السابقة في محورين رئيسين:

1-2 دراسات تناولت التنمية المحلية في المجتمعات العمرانية الجديدة مثل:

- إسلام إبراهيم عبده، استخدام منظومة إدارة الاعمال في إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩١ م.
- حازم عبد العظيم حماد، دراسة لأساليب جذب واستيطان السكان بالمجتمعات العمرانية الصحراوية الجديدة في جمهورية مصر العربية . ماجستير، جامعة أسيوط، كلية الهندسة، قسم عمارة، ١٩٩٤ م.
- نورا محمد ريحان، نحو أجندة محلية للاستدامة، ماجستير، جامعة القاهرة، كلية المندسة، قسم المندسة المعمارية، ٢٠٠٣ م.
- محمد إمام أحمد الخضري، التخطيط وإدارة التنمية للتجمعات العمرانية البدوية الجديدة ـ مداخل وأساليب العمليات التخطيطية للتكيف مع خصوصية المجتمع البدوي، ماجستير، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، قسم التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠ م.

2-2 دراسات تناولت التجمعات العمرانية الصغرى كمدن تابعة للمركز الحضري:

- سيف الدين فرج، مناطق المحتوي الريفي كمحور اتزان عمراني بين الريف والحضر، المؤتمر العربي الإقليمي "الترابط بين الريف والحضر "حول استدامة المجتمعات العمرانية العربية وضمان حيازة المسكن والأرض والإدارة الحضرية، القاهرة ديسمبر، ٢٠٠٥ م.
- فيصل عبد المقصود، المجتمعات العمرانية الثانوية كمحدد وأساس لصياغة خطة قومية حضرية في مصر، كلية الهندسة، قسم العمارة، دكتوراه غير منشوره، ١٩٨٩ م.
- كامل عبد الناصر أحمد، المجتمعات العمرانية الصغيرة قاعدة للتنمية العمرانية بالمناطق الصحراوية بجنوب مصر، المؤتمر المعماري الثالث عمارة وتخطيط الصحراء، تجارب الماضي وأفاق المستقبل، كلية الهندسة، قسم العمارة، جامعة أسيوط، نوفمبر ١٩٩٧ م.

3- المجتمعات العمرانية الجديدة:

- أثبت البعد التاريخي أن سياسة الدولة تجاه المجتمعات العمرانية الجديدة لم تكن السياسة الجديدة بل هي نمط قديم منذ الستينات وهدفت جميعها

إلي تخفيف التكدس السكاني، وجذب الموارد البشرية المتزايدة للعمل بالنشاط الصناعي والزراعي خارج الوادي والدلتا.

- إنه لتحقيق تنمية حضرية شاملة ومستدامة في مصر يلزم الأمر تحقيق بعض المتطلبات الأساسية أهمها أن تكون عملية النمو والتنمية الحضرية عملية مجدية اقتصاديا ومعتمدة على الأساليب التكنولوجية المتقدمة في الصناعة والزراعة..... الخ ومنافسة الأقاليم الأخرى المحيطة لخلق ميزة تنافسية بين المجتمعات والأقاليم.
- احتياج المجتمع المحلي لنمو أو لسياسة جديدة توازي نمط المجتمعات العمرانية الجديدة الكبرى، متطورة نابعة من احتياجات ومتطلبات المجتمع المحلي ويعتمد على النتائج التجريبية الموروثة عن المجتمعات العمرانية الجديدة الكبرى ، وينطلق من امكانيات التقدم العلمي والتكنولوجي للعصر الحديث ، والبحث وراء فكرة نمط جديد كتجمعات حضرية جديدة صغرى لقدرتها على تحقيق الأهداف والمتغيرات الحديثة بالمجتمع المحلي والتخفيف من حده المركزية وما يصاحبها .
- كما أعدت الدولة العديد من المخططات والاستراتيجيات والتي ثبت بالتطبيق محدودية جدواها، فصنع القرار والإدارة الجيدة يعتبران من الأسباب الرئيسية للتنمية، فهما يستطيعان توجيه الإمكانيات المتاحة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة دون حدوث أضرار؛ وللأسف أن منهجية إعداد الاستراتيجية والخطط تتعامل مع العملية التخطيطية كأنها عملية هندسية مبنية على أسس التصميم، وليس التعامل مع المشكلة على أسس النظرية الاقتصادية ونظريات التوطن والاقتصاد المكاني، فالمنهجية المتبعة لا تتعامل مع أسباب غياب التنافس الكامل فى الأسواق، ولا تهتم بتوفير السلع العامة التي يشترك في استهلاكها الجميع دون تفرقة مثل نوعية الهواء، ولا تشتمل آليات للتنفيذ من خطط عمل، وفى بعض الأحيان لا تتوافق مع الخطط القطاعية الأخرى، وأخيراً فأن المنهجية المتبعة لا تتناول كيفية الإصلاح المؤسسي الحالي؛ الذى أدى إلى تعثر التنمية ووقف حائل أمام تنفيذ المخططات السابقة، والنتيجة تواضع معدلات نمو المجتمعات العمرانية الجديدة، لأسباب عديدة منها قصور الخدمات. ومن خلال تحليل الادبيات تبين الاتي :

- أن هناك دائما حاجة إلى التحول المؤسسي لضمان الاستدامة لذا يجب اختيار الانماط العمرانية للمجتمعات الجديدة لكي تلائم المجتمع المحلي المصري.
- كما اشار البعض الى أهمية دراسة نمط المجتمعات العمرانية ذات المقياس الحجمي الصغير وأعداده بما يتناسب مع المتطلبات المجتمعية المحلية.
- كما اشارت معظم الادبيات العالمية والمحلية بأن التنمية العمرانية الجديدة لابد لها من تحول مؤسسي لضمان استدامة الأموال المستثمرة والجهود المبذولة، وبالتالي فإن الخطة القائمة على عملية التخطيط التشاركي الذى يهدف إلى تمكين الجمهور من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية أو الأفراد أو الهيئات العالمية هي التي تضمن ذلك، حيث أن المشاركة ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لصنع القرار الديمقراطي، لتنفيذ خطط وتنمية الدولة للنهوض بنمط المجتمعات العمرانية الجديدة بمحاورها (الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية) بهدف رفع مستوي المعيشة في اطار الخصوصية المحلية من منظور الرؤية العالمية .
- كما توصلت دراسة الادبيات الى ان الدراسات تشير الى ضرورة العمل بمبدأ الصغر في تحديد الحجم السكاني في المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر .

4- التجارب التطبيقية

1-4 تجمع بوندبوري بريف منطقة دورست-إنجلترا:

حيث تمثل تجربة المجتمعات العمرانية الصغرى الجديدة في بريطانيا مثلاً يحتذى به في كثير من دول العالم لما تقدمه من دروس عديده مستفادة ، فقد انشئت المجتمعات العمرانية الجديدة حول مدينة لندن لاستقطاب الفائض من السكان والأنشطة وتهالك البنية الأساسية منها تجمع بوندبوري.

موقع التجمع: يقع تجمع بوندبوري Poundbury على أرض مملوكة للأمير تشارلز أمير ويلز بريف منطقة الدورست بإنجلترا كما بالشكل التالي، وتتسع لما يقرب من 50ألف نسمه [4] .

شكل 1 موقع تجمع بوندبوري بريف منطقة دورست-أنجلترا

شكل 2 المخطط العام لتجمع بوندبوري بريف منطقة دورست-إنجلترا

حجم السكان المستهدف: تم تقدير حجم السكان المستهدف لتجمع بوندبوري بنحو 20 ألف نسمه.

الظروف المحيطة: لقد أمر الامير تشارلزCharles أمير ويلز ليون Leon Krier المصمم الذي قام بتخطيطه ، بإنشاء تجمعاً حضرياً جديداً بأليات ملائمة لنمو وتنمية تجمع عمراني جديد بحجم سكاني محدود لفئة دنيا من المجتمع ، ليعبر به عن التطورات الجديدة ولتحقيق المبادئ التخطيطية المستحدثة ، وانتهى في عام 1998م ، وقد مدحه الكثير من المخططين الإنجليز والأمريكيين والصحف أيضاً حيث أعتبر تجمع عمراني جديد ملائم جداً للسكان بالفئة الدنيا [5].

المبادرة: هي مبادرة فردية من الامير تشارلز أمير ويلز عام 1988م لتحقيق النمو والتنمية الحضرية العمرانية للفئة الدنيا بالمجتمع وساعد في ذلك مجلس منطقة غرب Dorset ، ويسع من 5 إلى 10 ألف نسمة في مراحله الأولى[6] .

تحليل التجربة:

- **الاعتماد على نظم ومبادئ أساسية :** قدم الأمير تشارلز بضع مبادئ أساسية بمثابة الهيكل العام للهندسة المعمارية والتخطيط الحضري لتجمع يهدف إلى نمط عمراني ومعماري محكم بضوابط محددة كما ورد بموقعه الشخصي على شبكة المعلومات[7] ، حيث وضع نظام عمراني ومعماري محدد للتجربة من حيث مواد البناء والارتفاعات ونظام فرش الشوارع وكافة تفاصيل عناصر المدينة لتنظيم عملية الانشاء والتنمية [8] .

ووضع عشر مبادئ لتوجيه العملية التخطيطية وتنمية المجتمع العمراني الصغير الجديد لتصبح أساسيات للمختصين وتوجيه لعملية الانشاء والتنمية وهي :

- ملائمة المكانPlace : وملائمة المكان بالتجربة تعني الفهم والانسجام التام مع المنظر الطبيعي المحيط بالمجتمع الجديد بحيث يحقق المكان أشباع لمستخدميه.
- التدرج البنائي Hierarchy:علاقة البنايات بعضهم البعض والأهمية النسبية من عناصرهم المختلفة.
- مراعاة المقياس الملائمScale : التعلق بالأبعاد الإنسانية ومقياس البنايات في منطقة .
- الانسجام Harmony: مزج البنايات بالواقع المحلي والمحيط الطبيعي.
- المضمن Enclosure: الحدود المعرفة إلي التطويرِ وتعرف المناطق مثل المربعات والفناءات.
- التجميل والزينة Decoration: مهارة الصنع الحذرة التي تحسن كل سمة وكل بناية .
- إتباع مبادي الفنArt : جزء البيئة الكاملة، وغني في الرمزية والمعني .
- الإشارات والضوئية Signs and Lights: إشارات الشارعِ مصممة من قبل بشكل جيد ، يعلن في مكانِه، واستعمال حذر من الضوء الاصطناعي.

- **المتابعة و التأييد الحكومي :**حيث نالت تلك التجربة على تأييد كبير ومباركة من الأمير تشارلز والذي تبنى فكرة التنمية الحضرية لتجمع عمراني ذات مقياس حجمي صغير للفقراء ومحدودي الدخل من خلال أقامته على أرض من أملاكه الخاصة ومتابعته المستمرة والذي كان له الدور في انجاح التجربة .
- **مشاركة المجتمع المحلي :** حيث شعر المواطنين بالفخر حيث أن كل شخص يساهم في تخطيط وتنظيم مكانه [9] .

2-4 تجمع ليما الجديدة - بيرو-أمريكا الجنوبية:

موقع التجمع: يقع في الجنوب الغربي من دولة بيرو في منطقة ليما بأمريكا الجنوبية [10].
حجم السكان المستهدف: يستهدف التجمع السكاني الجديد (ليما) 35 ألف نسمة ، ويوفر حوالي 2000 وحدة في خلال الخمس سنوات الأولى من تنميته كما بالشكل التالي :

شكل 3 موقع التجمع الجديد (ليما الجديدة) ببيرو بأمريكا الجنوبية

الظروف المحيطة: في الثمانينات أنتقل السكان إلى ليما وغيرها من المجتمعات العمرانية الساحلية عندما بدأت حرب العصابات في المناطق المرتفعة، واصبح غالبية سكان المجتمعات العمرانية يعيشون على طول ساحل المحيط الهادي ، واستقروا في مدن الصفيح على ضواحي ليما العاصمة وغيرها من المناطق الحضرية ، مما أدى إلى تكدس العاصمة ومركزها الرئيسي حتى وصل إلى 8.2 مليون نسمة ، مما أدى إلى تزايد المشاكل البيئية (كتلوث الهواء والماء) وتفشي الأمراض مثل الكوليرا.
مما دعا إلى ضرورة استيعاب تلك الزيادة السكانية لاستيعاب الاحتياج السكاني للمأوى الملائم ، وتلبية الرغبة في السكن في تجمعات عمرانية جديدة بالمنطقة.

نوع المبادرة:
في محاوله جاده من الحكومة ببيرو – أمريكا الجنوبية والأمم المتحدة (UN) للوصول إلى الحلول الملاءمة لنموذج لتجربة انشاء تجمع لنمو وتنمية حضرية جديدة لتحقيق أهداف المجتمع المحلي على المستويين التخطيطي والتصميمي بمطقة ليما طرحت عملية التصميم والتخطيط للتجمع من خلال مسابقة دولية اشترك فيها خيراء المعماريين والمهندسين من ثلاثة عشر دول ، ومن ثم تم اعداد وتخطيط التجمع العمراني الجديد في الفنره من 1965 إلى 1967 م بينما استمر التنفيذ من 1978 إلى 1973م واكتمل تماماً تحت اشراف المعماري (بيتر لاند) مدير المشروع المخطط الذي حصل على الجائزة الأولى [11] .

تحليل التجربة:

- **استغلال قيمة الأرض :** فقد تم استغلال موقع تجمع ليما الجديد من خلال تطبيق مبدئين لتحقيق أقصي استفادة ممكنة من موقع التجمع الجديد وهي:
  1. اقامة مباني متلاصقة ذات كثافة عالية بهدف استغلال الأرض بشكل مناسب وتقليل المسافات البينية داخل التجمع الجديد ، دون أن يخل بالمتطلبات المحلية سواء كانت عمرانية أو اجتماعية.
  2. بناء مباني منخفضة الارتفاع :لتلبية متطلبات وخصائص المجتمع الجديد المستهدفة.
- **انشاء الوحدات بكلفه اقتصادية محدودة جداً:** حيث نجحت التجربة بشكل ملحوظ في تخفيض كلفة الانشاء والتنمية من خلال اتباع عدة مبادئ اساسية كالإقلال من تمديد البنية الاساسية الممتدة إلى أدنى حد ممكن مما ساعد في تحقيق نمط العمران المتصل للوحدات وبالتالي انشاء الوحدات بكلفه اقتصادية محدودة جداً.
- **الملائمة الاجتماعية والاقتصادية للوحدات السكانية :** وللوصول إلى الملاءمة الحقيقية لمتطلبات السكان الاجتماعية والاقتصادية تم اتباع التالي:
  - النمو المرحلي للتخطيط والتصميم العمراني.
  - انشاء وحدات ذات كلفة بنائية محدودة للأسر ذات الدخول المنخفضة ،وتكفي للاحتياجات الأساسية .
  - توفير مسكن مستقل لكل عائلة على قطعة أرض يمتلكونها بنظام مناسب، وذلك لتوفير مناطق سكنية مترابطة ومتصلة ببعضها البعض واسر تتمتع بالاستقلال .
  - استغلال مساحة الارض بأقصى حد ممكن ، حيث تتميز الوحدات السكنية بوجود حدائق ومساحات داخلية من أجل توفير الخصوصية ، وايضاً امكانية امتداد النشاط المعيشي إلى خارج المنزل .
  - اقامة وحدات سكنية تتوافر بها المرونة ، حيث انها قابلة للتوسع من خلال زيادة حجمها ، لكي تستوعب احتياجات العائلة المستقبلية .
  - استخدام تقنيات البناء الحديثة ذات النفقات القليلة ، من أجل زيادة الإنتاجية.
- **تحقيق مبدأ الامن والامان:** حيث روعي بالتجربة عملية الأمن والأمان للسكان من خلال :
  - وجود حركة لمرور السيارات حول محيط الحي السكني وتنحدر منها شوارع للدخول الى قلب التجمع العمراني الجديد لخدمة الوحدات السكنية وبعض مباني الخدمات مثل المدارس والمستشفيات والاسواق التجارية .
  - فصل مسارات الحركة الألية عن مسارات حركة المشاة ، لتوفير الأمان والهدوء في الحركة بالتجمع الجديد.
  - وجود ممر مشاه رئيسي يمثل قلب التجمع الجديد وممتد بطول التجمع يجمع على جوانبه جميع الخدمات الأساسية للتجمع العمراني الجديد (الخدمات الاجتماعية – المحلات التجارية – المدارس – دور الحضانة - ...الخ) ، مع وجود ممر مشاه فرعي منحدر من الممر الرئيسي.

- انشاء مواقف جانبية بعضها مفتوح وأخر مسقوف.
- الاعتماد على الحركة بالدراجات كوسيلة بيئية للانتقال خارج التجمع.
- تشجيع المشي والانتقال كوسيلة رئيسية للحركة داخل التجمع الجديد

4-3 تجمع باريو دون بوسكو-بونيس أيرس ببنافيديز-الارجنتين

موقع التجمع: يقع التجمع في المنطقة الشمالية من الأرجنتين ، ويبعد عنها حوالي 40 ميل بمنطقة التيجر بإقليم بوينس أيرس (Buenos Aires) ، وفي محيط بنافيديز (Benavidez) حيث يبعد عنها حوالي 30 ميل [12] .

حجم السكان المستهدف: لقد تم تقدير حجم سكان تجمع باريو دون بوسكو المستهدف حوالي 25 ألف نسمه .

الظروف المحيطة: في عام 1980 كان عدد السكان 10.86 مليون نسمه ، وبحلول عام 2007 تطور السكان بالأرجنتين من 36.9 مليون نسمه إلى 40.30 مليون نسمه ، حيث يتركز منهم 14.92 مليون في العاصمة بونيس ايرس واصبحت مدينة ميتربوليتية من المجتمعات العمرانية الكبرى ويليها وشاكر ، لورنيتي ، ريوس ، ومندوزا ، ميبونس ، وسالتا ، وسانتافي وجميعها مدن أكثر من مليون شخص [13].

يعيش السكان ذات الدخول المنخفضة بالأرجنتين ظروفا اجتماعية واقتصادية صعبة للغاية في المنطقة الشمالية في اقليم بونيس ايرس في اطار محيط بنافيديز؛ مما أدى إلى حتمية حل تلك المشكلات الاجتماعية والاقتصادية من خلال انشاء مجتمعات جديدة صغرى مثل باريو دون بوسكو والعديد من المجتمعات الأخرى في منطقة التيجر شمال مدينة بوينس ايرس ذات المقياس الحجمي الصغير في الحجم السكاني [14] .

نوع المبادرة:

هي مبادرة ثنائية من جمعية مدنية تسمى (APAC) (أي بي أي سي) [15]، وهي جمعية مدنية تعمل للصالح العام ولا تبغي أي أرباح مقابل أعمالها في التنمية العمرانية ، والأهالي المستفيدين.

عزمت الجمعية على إنشاء وتنمية تجمعات عمرانية سكانية جديدة صغيرة وتتضمن في المرحلة الأولى نواه أولية تضم ١٧٣ موقع تنموي مجهز للبناء، وقامت الجمعية بمد كافة شبكات البنية الأساسية للتجمع الجديد من (المياه، والكهرباء، وإنشاءات الطرق ، ونظام تصريف الأمطار) مثل " باريو دون بوسكو Barrio Don Bosco" [16].

تحليل التجربة:

- **نوعية السكان:** وضعت جمعية أي بي أي سي (APAC) نظاماً وسياسة محددة باستخدام النظم العلمية المنظمة لاختيار نوعية السكان المستهدفين بالتجمع الجديد يحيث يكونوا مجموعة من الأسر التي تربطهم صله اجتماعية معينه ، ووضعت بعض الضوابط للاختيار منها أن تكون الأسر سبق لها القيام بدور فعال بالمشاركة في تنمية المجتمعات القائمة ، بالإضافة إلى أن يكون ليس لديه سكن في مكان اخر[17] .
- **التمويل الذاتي:** قامت الجمعية بإقراض السكان مبلغ من المال بدون اي مكسب مادي وتلقيه من السكان في شكل دفعات شهرية (قرض حسن) من أجل تمويل تنمية المدينة في بداية النشأة طبقاً للخطة الموضوعة ، ومن ثم تم التنفيذ وانتقال السكان إلى التجمع الجديد خلال 6 شهور ، مما كان له الأثر البالغ في سرعة ونمو وتنمية المجتمع الجديد .
- **مشاركة المجتمع المحلي (البناء بالجهود الذاتية):** تؤمن جمعية أي بي أي سي (APAC) بمشاركة المجتمع المحلي واستغلال طاقتهم ولكن في اطار خطة واشتراطات بنائية وتنظيمية وضعتها الجمعية ، ونتيجة لذلك اصبحت تجربة تجمع باريو دون بموسكو بالأرجنتين من التجارب التنموية التي نجحت في استقطاب وتوطين نوعيات من السكان الفقراء ذات الدخول المنخفضة حيث أن السكان هم الأقدر على بناء منازلهم بكافة مشتملاتهم خلال اوقات فراغهم ، وبالتالي بدئت الجمعية تطبيق هذه السياسة واستثمار طاقات وقدرات وامكانات السكان في بناء منازلهم بنفسهم وطبقاً لما يرونه مناسباً لهم وطبقاً للخطة والاشتراطات البنائية والتنظيمية التي وضعتها الجمعية .
- المشاركة الشعبية: لقد شاركت السكان مشاركة فعالة في جميع مراحل المشروع بداية من اختيار الموقع مروراً برسم خطط التنمية وحتى تنفيذ وانشاء التجمع الجديد والذي حقق لهم أهدافاً عديدة كالسكن وفرص العمل والخدمات وذلك وفقاً لمجموعة أهداف منها :
  - الاعتراف واعتماد الموقع الجديد
  - تبادل العلاقات وتقوية الروابط بين السكان
  - ابداء الرأي في عملية تنمية التجمع العمراني الجديد

4-4 تجمع البسايسة برأس سدر

موقع التجمع: يبعد مجتمع القرية حوالي ١٨٠ كم عن مدينة القاهرة، وحوالي ٢٠٠ كم عن مدينة الزقازيق عاصمة محافظة الشرقية. وتقع القرية على بعد ٥٠ كم من نفق الشهيد أحمد حمدي على الطريق بين النفق ورأس سدر وتطل على خليج السويس، والتي تقع في محافظة الشرقية [18] .

الظروف المحيطة: قرر الدكتور صلاح عرفة أستاذ الفيزياء بالجامعة الأمريكية بالقاهرة أن يعطي نموذجا في كيف يمكن أن يسفر التقاء أغنياء المعرفة وفقراء المادة عن نموذج للتنمية الذاتية، وكان الهدف الرئيسي من وراء التجربة في البسايسة هو تعليم السكان وتدريبهم بغرض رفع وعيهم بالبيئة التي يعيشون فيها، وبإمكانياتهم الخاصة، ورعاية ودعم مشاركتهم التعاونية والفعالة، وفي إطار عملية متواصلة تستهدف تنمية المجتمع، لأن صاحب التجربة على قناعة أن المواطن المتعلم الواعي والمدرب فنياً، والذي يعيش في بيئة صحية وديمقراطية هو المطلب الرئيسي للتنمية المستدامة للمجتمع، لذا فإن تحقيق هذا الهدف طالما تربع على رأس قائمة أولوياته في إطار الدور القيادي الذي يقوم به في الجامعة، وفي الجمعيات الأهلية، وداخل المجتمع.

وفي إطار تلك الرؤية بدء فريق العمل بالتجربة شراء مساحات من الأراضي الصحراوية من البدو في منطقة رأس سدر جنوب سيناء، وبلغت المساحات المشتراة ١٥٠ فداناً، ثم تم التوسع إلي ٧٥٠ فداناً بسعر ٥٠٠ جنيه للفدان، كما أن ثمن الأرض تم دفعه على أقساط، بعد أن أقنع شباب البسايسة البدو بأهمية تجربتهم، وإمكانية الاستفادة بهم في تقديم خدمات الطاقة الشمسية والبايوجاز، لذلك أسست الجمعية التعاونية الزراعية برأس سدر عام ٩٤، ثم جمعية كنوز سيناء للتنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة عام ٩٥، ليتم هناك أنتعاش وتنمية المنطقة المحيطة بالمشروع، وأطلق على المشروع أسم "البسايسة الجديدة"، وتم تشغيل الشباب أعضاء الجمعية التعاونية براتب يدفعون ثلثها لقسط الأرض والباقي لرعاية أنفسهم وأسرهم في البسايسة القديمة [19] .

نوع المبادرة:

بدءت الفكرة بمبادرة خاصة من أحد أساتذة الجامعة الامريكية (الدكتور صلاح عرفة) وبعض المستثمرين من خلال جمعية تنمية القرية، لإقامة مجتمعاً منتجاً ومحافظاً على البيئة والتراث ويحقق الملائمة العمرانية والمعمارية لظروف البيئة الصحراوية، وطبقاً لاشتراطات بنائية تحافظ على الخصوصية ، واستخدام الطاقة المتجددة ووسائل التكنولوجيات المناسبة للصحراء، والتعاونيات في الإنتاج والخدمات والتسويق، وبترحيب من الأهالي تحت مظلة الدعم العلمي والاجتماعي والاقتصادي وهي بمثابة أمثلة يحتذي بها في كيفية إحداث التنمية البشرية وأعمال أساليب الاستفادة من موارد الطاقة المتجددة، وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل، والقيام بالأنشطة التعليمية والتدريبية بالمجتمعات التي تأثرت بالبطالة والفقر والأمية [20] .

تحليل التجربة:

نجحت التجربة وحصلت الجمعية في البسايسة الجديدة على تخصيص ١٠٠٠ فدان لإقامة تجمع آخر في الفرافرة بموافقة من السيد الوزير المحافظة بعد الاطلاع على تجربة الجمعية بسيناء، وهناك محاولة أخري من الجمعية وأعضائها للحصول على موقع للمشروع في منطقة الكريمات.

سجلت التجربة مشاركة جمعية تنمية المجتمع المحلي عام ١٩٩٣م في معظم مراحل إنتاج التجمع، وحققت النجاح بشكل جزئي في بعض عناصر المنظومة وهي:

- **الفاعلية الاقتصادية والشمولية:** قسمت الأراضي ما بين 5 و10 أفدنة، ووضعت الجمعية عددا من القواعد، منها أنه لا يجوز تملك أي عضو أكثر من 20 فدانا، ويتم توزيع الأراضي بالقرعة، كما يجوز التبديل بين الأعضاء. أما زراعة الأرض فحسب مقدرة كل شخص المالية، وقد تم إعداد البنية الأساسية من آبار وطرق ومصدات الرياح قبل توزيع الأراضي، ووزعت تكلفتها على الفدان.

وبما أن الأرض شاسعة المساحة فقد تم السماح لكل فرد أن يقيم منزلا على مساحة 200 متر تحيط به حديقة على نفس مساحة البيت لكي يزرع فيها ما يريد من خضراوات وفاكهة ويربي ما يريد أيضا من حيوانات منزلية.

واعتمدت الزراعة في البسايسة الجديدة على زراعة الزيتون والنخيل والجاجوبا والذي يتم استخدامه في مستحضرات التجميل وصناعة الأدوية ويستخلص منه زيت يستخدم وقودا لمحركات الطائرات. بالإضافة إلي تحقيق الاختيار الجيد للمشروعات الاستثمارية الصغيرة لتنمية المجتمع بالاكتتاب بين الأعضاء.

- **الإدارة الجماعية والحكم الديمقراطي:** ومنذ ولادة الفكرة تعتمد التجربة على الجهود الذاتية بالرغم من أن جميع المشاركين من ذوي الدخول المتوسطة، مما يجعل معدلات التنمية بالتجربة بطيئة بدرجة كبيرة ، وبالتالي تقوم التنمية بشكل متدرج.

وشارك في التجربة أساتذة بالجامعة وبعض السكان المتحمسين والقادة من السكان والبدو ايماناً بمبدأ الإدارة الذاتية المستقلة حيث انهم اقدر على إدارة شئونهم المحلية والتعبير عنها .

- **تعزز من التنمية الإقليمية المترابطة:** حيث تم اختيار موقع البسايسة الجديدة كتوأم لقرية البسايسة القديمة والتي تقع في محافظة الشرقية وهي امتداد عمراني جديد لقريتم عن طريق القفز إلي المناطق الصحراوية والذي يعتبر أحد أسباب الإستقرار في المجتمعات الزراعية الجديدة احتراماً لمبدأ البدء بتعمير الأقرب.

ويضاف لذلك تطبيق سياسة تملك الأراضي السكنية والزراعية وفيها أتبعت الجمعية سياسة تملك الأراضي التي تبدء بتنميتها فبدئت بشراء الأراضي من البدو، ثم بدء تقنيين أوضاع الأراضي الزراعية والأراضي الخاصة بالتجمع العمراني وذلك تبعاً لقانون ١٣٢ لسنة ١٩٨٧ م الخاص بتمليك الأراضي الصحراوية كنوع من أنواع تقديم الدعم والحوافز الدافعة للتنمية.

- **تكون متجددة وقادرة على الاستدامة:**فقرية البسايسة تعد نموذج لأحدي قري الدلتا التي تعمل بالطاقة الشمسية فالمسجد يضاء بالطاقة الشمسية والمنازل تستخدم الطباخات الشمسية والأجهزة تعمل بالطاقة الشمسية كما تستخدم الطاقة الشمسية في عمليات تسخين المياه مما يعطي للقرية نشاطاً تنموياً جعلها نموذجاً لاستخدام الطاقة النظيفة بعيداً عن أي تلويث للبيئة، وقد تم استخدام غاز البايوجاز والمنتج من وإعادة تدوير النفايات الحيوانية وإعادة استخدامها لتوليد الطاقة النظيفة ، كما تم استخدام الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية) واستغلالها في الإنارة والاستخدامات اليومية وتشغيل الأجهزة الكهربائية لتجديد مخزون الموارد المستهلكة واستدامة التنمية والمعيشة.

- **تتمتع بهويات مشتركة:** اعتمدت التجربة كأساس على المشاركة المجتمعية للأعضاء المؤمنين بالفكرة ولديهم العزيمة والقدرة على الوقوف بجانبها حتي تصل إلي تحقيق الأهداف المنشودة، وتم ذلك منذ الترويج للفكرة والإعلان عنها وتجميع الأعضاء من أهالي وشباب قرية البسايسة ثم أنضم إليهم صغار المستثمرين وأساتذة الجامعة الذين اقتنعوا بالفكرة، ومعها نبتت علاقة اجتماعية بين الشباب والأساتذة الجامعين والمستثمرين من جهة وبينهم جميعاً وبين أهالي البدو بسيناء من جهة أخري كان لها دور في إنجاح فكرة التجربة.

أما البيوت في القرية فقد تم تدريب مجموعة من الشباب على البناء وتم اختيار طراز عمارة حسن فتحي ؛ لأنه أنسب الأساليب التي يمكن أن تخفف من شدة حرارة الصحراء. وبالنسبة للإضاءة والإنارة الليلية فقد اعتمدت البسايسة الجديدة على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح مما انتج عن استخدام الفن والتراث بحس تطويري ابتكاري و محاكاة الأنظمة التخطيطية بالموطن الأصلي "من خلال النظام البيئي للطاقة الشمسية لتوليد الطاقة المعمول به في البسايسة القديمة.

- **جودة التخطيط :** وقد ساهمت جميع الجهات مساهمه إيجابية في تطبيق مبادئ هامة لها دور في أنجاح التجربة كالمشاركة الايجابية للمستفيدين في مرحلة التخطيط والذين قاموا بدور كبير في تشجيع الشباب لاقتحام الصحراء واستزرعها وخلق فرص عمل أفضل لمستقبل أفضل ومساعدتهم على الجرة من الوادي الضيق إلي الصحراء في سيناء.
- **تتسم بالآمان:** اتسمت المدينة الجديدة بالأمان حيث تملك السكان أراضيهم ومساكنهم بشكل ميسر وبسيط.
- **تحتضن التعلم والابتكار:** ففكرة الانتقال من الشرقية إلي صحراء سيناء وفكرة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في التنمية العمرانية والزراعية أساس تنموي، بالإضافة إلي فكرة الاعتماد على استخدامات التكنولوجيات المناسبة للصحراء، واستخدام تكنولوجيا التنقيط والري بالرش.

4-5 الدروس المستفادة من التجارب السابقة

طبقاً لما ورد في الدراسة التحليلية وتحليل وفحص المشكلة البحثية، ومراجعة الدراسات والأبحاث النظرية والعملية التي تمت ، ودراسة المجتمعات الصغرى الجديدة ومدي جدواها الاقتصادية والعمرانية، ودراسة وتحليل مجموعة مختارة من التجارب الدولية الناجحة، تم الوصول إلي مجموعة من الحقائق والعناصر الأساسية التي يتم بناء الفرضية عليها ، وذلك من خلال الخطة الشاملة للمجتمعات العمرانية و التخطيط العمراني والموقع المناسب ، بالإضافة إلى تحديد الأدوار المختلفة للمجتمعات العمرانية الجديدة الصغرى (الدور الاقتصادي و الدور الوظيفي و الدور الاجتماعي و الدور السياسي و الدور البيئي والطبيعي و الدور الإقليمي) ، ومعرفة أهميتها وتأثيراتها 1التأثيرات الاقتصادية و الاجتماعية والديموجرافيه والبنية الأساسية والمرافق ورأس المال المضمون والكافي والمشاركة المجتمعية) ، من خلال ضبط العلاقات (العلاقات الإدارية أو الثقافية أو السكانية أو الاقتصادية.

5- المجتمعات العمرانية الجديدة الصغرى:

- **الخطة الشاملة للمجتمعات العمرانية:** حيث لابد من تصور كيف يتطور المجتمع العمراني وغالبا ما يتم التخطيط لمستقبل المجتمع العمراني والإقليم معاً.
- **التخطيط العمراني:** حيث إن عملية التخطيط تتطلب توفير مجموعة من الوسائل والأغراض من اجل تحقيق هذه العملية ومن المتطلبات التي يجب توفرها معايير التخطيط وهي الوسائل والأدوات التي تستخدم في إعداد وتنفيذ المخططات العمرانية وهذه المعايير تساعد المؤسسات وفرق التخطيط على توجيه وضبط عملية التخطيط العمراني بصورة تمكن هذه الخطة من تحقيق أهدافها وهذا يساعد في نجاح عملية التخطيط.
- **الموقع المناسب:** ويتضح ذلك في ضرورة وضوح المحددات أو الإمكانيات والفرص البيئية والعمرانية للموقع وخصائصه بوجه عام مثل طبوغرافية الموقع وخصائص التربة ومخرات السيول.

1-5 دور المجتمعات العمرانية الجديدة الصغرى:

الدور الاقتصادي: حيث يلاحظ زيادة في الإنتاج وتعظيم العائد من الموارد والثروات الطبيعية للتجمعات الجديدة الصغرى نتيجة للتكلفة الأقل.

الدور الوظيفي: حيث تحقق المزج الدقيق ما بين الاستعمالات داخل التجمع مما يزيد من انتاجية التجمع الصغير ويحقق التوازن المطلوب ما بين العمل والسكن والسكان.

الدور الاجتماعي: حيث تعمل التجمعات الصغرى على تزايد التفاعل الاجتماعي بما يقوي الروابط الاجتماعية للسكان وبالتالي يخلق هيكل اجتماعي جدي يشعر بالرضا والانتماء والارتباط بمجتمعه الجديد.

الدور السياسي: حيث تعمل المجتمعات الجديدة الصغرى على اعادة توزيع السكان والانشطة بصورة متوازنة بهدف ظروف معيشية متساوية ، مما ينتج عنه حالة من الرضا والمساواة .

الدور البيني والطبيعي: كونها مجتمعات تحقق الاتزان البيئي نتيجة قلة التكلفة البيئية .

الدور الإقليمي: والذي يرجع لسهولة نموها اقليمياً من خلال التكرار الصحيح الملائم مكانياً وليس التراكم والتكدس المكرر .

- ان المجتمعات العمرانية الجديدة الصغرى يجب أن تكون متوازنة وتتمتع بحرية وظيفية كبيرة ، وتحقق المقياس الإنساني وذلك في محيط مساحة واحدة يسهل التحرك فيها بشكل مريح حتى يمكن أن تصبح هذه البيئة العمرانية متكاملة وذلك من خلال دراسة (العوامل الطبيعية - العوامل الحضارية - العوامل الاقتصادية - لعوامل الاقليمية المحيطة - ظروف النشأة والتكوين) ،وبالتالي تبدء من 20000 نسمة حتى 50000 نسمة ؛ حيث تعتبر المجتمعات العمرانية الإدارية التي تقود حركة العمل بالمجتمعات العمرانية وبها الأجهزة الإدارية الحكومية المنظمة للعمل والإنتاج والتوزيع.
- هناك جدل ما بين المؤيدين للمجتمعات الجديدة الصغرى وهم الأغلبية والمعارضين من حيث (الوظيفة و الحجم السكاني والنطاق المكاني والأنشطة) ؛ حيث يرى المؤيدين للتجمعات الجديدة الصغرى أنها تعمل بدورها على تنويع النظام الحضري في المنطقة، حيث باتت تشهد نمو اً باعتبارها بديلا للنتائج الاجتماعية والبيئية للتكدس المفرط في المجتمعات العمرانية الرئيسية، حيث تعمل على توفير فرص جديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية ويرى المعارضين أن المجتمعات العمرانية الكبرى توفر مراكز حضرية أساسية، حيث تعمل على تعزيز عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تراكم السكان ووسائل التكنولوجيا، ووفرت الحجم وتحسين البنية الأساسية.

2-5 أهمية المجتمعات العمرانية الجديدة الصغرى:

- وتوصل البحث أن نمط المجتمعات الجديدة الصغرى هو نمطا من انماط النمو العمراني الذي يحقق استخداما حكيما للموارد الطبيعية وتحمي البيئة؛ حيث انه أنماطا للنمو العمراني تحقق استخداما حكيما للموارد الطبيعية وتحمي البيئة . كما تتحقق الراحة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات البسيطة ذات المقياس الحجمي الصغير لما لها من متغيرات بسيطة غير معقدة وتتحقق من خلالها عوامل التنمية بسهولة عكس المدينة الكبيرة بكل تعقيداتها ومشاكلها المكانية والإقليمية، ولذلك تمتاز المجتمعات العمرانية الصغرى ببساطة مشاكلها الاجتماعية والتغلب عليها بسهولة وبشكل سريع، وقلة الازدحام، كما أن صغر الحجم يزيد من الترابط والتألف والاتصال الاجتماعي.
- كما ان المجتمعات الجديدة الصغرى لها وظيفة حضرية حديدة في التنمية الريفية كمنظم حضري جديد يحقق النمو المتوازن بين الاقليم حيث تخلق انوية تنموية صغرى جديدة تعمل كوحدة انتاجية جديدة مستقلة ومكتفية ذاتياً ومشجعه على الاستثمار ولكنها مرتبطة بعلاقات اقليمية بما حولها من مراكز حضرية كبرى والتي تشجع التحضر من خلال الحجم الصغير والكثافة السكانية المنخفضة والتي تعمل على تجانس الهوية وديناميكية التنقل بين الاقليم وتنظيم المسافة الاجتماعية وحرية الصناعة والتخصص.
- كما لابد للتجمعات العمرانية الصغرى من متطلبات عمرانية واجتماعية واقتصادية لتحقيق التنمية العمرانية وبالتالي تحقيق الدور الرئيسي لتلك المجتمعات الجديدة الصغرى وهو تحقيق متطلبات المجتمع المحلي (فرصة عمل والتي لا تحتاج للمهارات العالية ، وخدمة مناسبة من خلال الخدمات الأساسية ، وسكن ملائم كبديل للنمو الخاطئ على الموارد الطبيعية) ، ولا نغفل دورها على المستوى الاقليمي والمحلي في التنمية الحضرية والريفية ومواجهة استنزاف الأراضي الزراعية ومواجهة اختلال الاتزان في النسق الحضري القائم والحد من تدهور البيئة وتلوثها وتقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم واعادة توزيع السكان والأنشطة والحد من تركزهم في مراكز عمرانية محدودة وخفض معدلات الفقر والحد من ظهور المناطق العشوائية الناتجة عن الهجرة الغير مرشدة من الريف الى الحضر وعلاج ضعف الاتصال بين المناطق المأهولة ومناطق الموارد والثروات الكامنة الغير مأهولة و تحقيق التوازن بين الزيادة السكانية والنمو في الموارد والتنمية.
- وكان لزاماً علينا دراسة الاطار القانوني للمجتمعات الصغرى في مصر كالقرار الجمهوري رقم 249 لسنة 1976 الصادر بتاريخ 1976/6/4 والذي تمثلت فيه أولى الخطوات الرئيسية للنهضة الحالية لحركة انشاء المجتمعات العمرانية والمجتمعات الجديدة ، وقانون الإدارة المحلية رقم 59 لسنة ١٩٧٩ م والذي نص على انشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتكون دون غيرها جهاز الدولة المسئول عن انشاء المجتمعات العمرانية والمجتمعات المصرية الجديدة وقانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ م في شأن الأراضي الصحراوية والذي نظم الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة خارج الزمام بعد مسافة 2 كم ، ثم قانون التخطيط العمراني رقم 3 لسنة 1982 والذي تتولى فيه الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها من خلال لجنة بكل محافظة تختص بشئون التخطيط العام للمدن والقرى ، ويليه قانون ٨ لسنة ١٩٩٧ م في شأن ضمانات وحوافز الاستثمار حيث شجع الاستثمار والاستثمار في استصلاح الاراضي واعطاه الكثير من الحوافز ، وانشاء المركز الوطني لتخطيط استخدامات اراضي الدولة لضمان التنسيق الكامل بين أجهزة الدولة لتحقيق أحسن استغلال ممكن لأراضيها ولمتابعة تنمية هذه الأراضي واحكام الرقابة عليها من التعديات ودراسة المشروعات القومية الكبرى ضمانا لتعظيم العائد ودفعا للاستثمار ووصولاً لمعدلات التنمية المرجوة من خلال السياسة العامة للدولة. بالقرار الجمهوري رقم 153 لسنة 2001 .

3-5 التأثيرات الإقليمية للمجتمعات الجديدة الصغرى

5-3-1التأثيرات الاقتصادية وطالما أن العلاقة بين المناطق الحضرية والريفية اقتصاديا علاقة تبادلية، وأن كل منهما يشكل السوق للآخر ، بالتالي تصبح العلاقة بين المجتمعات العمرانية الصغرى والمناطق الريفية ستكون علاقة تكافلية، وفي هذا السياق لابد من ضمان تقديم الحوافز المطلوبة من كل طرف للطرف الاخر.

5-3-2التأثيرات الاجتماعية حيث يمكن تحديد مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والتي تعبر عن التغيرات الاقتصادية والقطاعية التي تصاحب عمليات التنمية الاقتصادية وتشير الى حدوثها كالأمية ونسب المتعلمين.

5-3-3الخصائص الديموجرافيه للمجتمعات الصغرى فلابد من تحديد المؤشرات الديموجرافيه والتي يرتبط حدوث تطور بها بتحقيق قدر من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشمل معدل نمو السكان ومتوسط حجم الأسرة ومعدل الزيادة الطبيعية والهجرة ونصيب الفرد من المساحة المنزرعة .

5-4-3 البنية الأساسية والمرافق حيث لابد من توفير الاحتياجات الأساسية والبنية التحتية والمرافق.

4-4-5رأس المال المضمون والكافي وذلك لدعم خطة التنمية وضمان الاستمرارية ، وتنوع تلك المصادر فيما بين الجهود الذاتية (الامكانات المتاحة لدى الأفراد) ، والتمويل الخارجي الخاص من شركات استثمارية كبرى وبنوك خاصة أو حكومية.

5-4-5المشاركة المجتمعية حيث يشعر الناس أنهم لهم يد في بناء مجتمعاتهم وصنع مستقبلهم.

- وبما أن العلاقة بين المدينة ومحيطها علاقة عضوية متغيرة يمكن تحديد معالمها الأساسية من خلال ضبط العلاقات سواء **العلاقات الإدارية** حيث تعد المدينة المركز الذي يخدم الإقليم في كل شؤونه الإدارية والتشريعية أو **الثقافية** فيمكن اعتبار المدينة مركز إشعاع فكري إقليمي أو **السكانية** حيث ترتكز العلاقات السكانية بين المدينة ومحيطها في نوعين من العلاقات أما هجرة متواصلة أو رحلة عمل يومية أو **الاقتصادية** حيث تتفرع العلاقات الاقتصادية بين المدينة وإقليمها.
- طبقاً لما ورد في الدراسة التحليلية وتحليل وفحص المشكلة البحثية، ومراجعة الدراسات والأبحاث النظرية والعملية التي تمت، ودراسة المجتمعات الصغرى الجديدة ومدي جدواها الاقتصادية والعمرانية، ودراسة وتحليل مجموعة مختارة من التجارب الدولية الناجحة، تم الوصول إلي مجموعة من الحقائق والعناصر الأساسية التي يتم بناء الفرضية الأولية عليها وهي كالتالي:

- المجتمعات الجديدة الصغرى ضرورية لحل مشاكلِ المجتمعات الحضرية الكبري والريفية.
- الواقع العالمي والمحلي بشير إلى أهمية تنمية المجتمعات الجديدة ذات المقياس الصغير وعلي ضرورة سيادة تلك النمط بشكل أكثر وأكبر، لضرورة ظهور نمط جديد يتناسب بطبيعة تنمية الصحراء التي تتطلب أنماط من المجتمعات ذات الحجم الصغير والمكتفية ذاتياً لتحقق الملائمة للظروف المحلية.
- من السهل انشاء وتنمية المجتمعات ذات الحجم السكاني الصغير في مصر نظراً لتمط توزيع المجتمعات الريفية.
- إنشاء المجتمعات الجديدة ذات الحجم الصغير كأنوية تنموية صغيرة متكاملة، وموزعه مكانياً بانتشار، نمط وأسلوب وسياسة جديدة يمكن أنَ تلائم وتندمج بسهولة، وأن تكون أقل كلفة وأكثر كفاءة في تدبير الحاجات الاقتصادية الاجتماعية.
- تنمو المجتمعات العمرانية المستندة على المشاركة المجتمعية بشكل أسرع وأكثر اتزاناً وتجانساً.
- وبناءات على الحقائق العلمية التي عرضت يمكن تحقيق الفرضية وهي كالتالي:

ان تنمية المجتمعات الجديدة ذات المقياس الحجمي الصغير هي سياسة ملحة وضرورية كسياسة موازية لسياسة المجتمعات العمرانية الجديدة الكبرى في مصر لما لها من دور تنموي بتعدد الأنشطة الأقتصادية واستيعاب الزيادة السكانية بكفاءة أعلى وتكلفة أقل من خلال تطبيق النظام اللامركزي والمشاركة المجتمعية ومبادئ الاستدامة.

6- الاطار المرجعي

وبعد دراسة مقايس النجاح الجزئي للتجارب امكن وضع نموذج مقايس النجاح بالتجارب المحلية المختارة وذلك من خلال منظومة متكاملة تهدف إلى التنمية الشاملة لتوفير المسكن والخدمات الملائمة اللازمة للسكان ذات الدخول المنخفضة ، وتحسين البيئة العمرانية للتجمعات الصغرى ، ومعالجة القضايا العمرانية (إعادة توزيع السكان) ؛ فتشتمل المدينة على ستة مؤشرات اساسية وهي (الإنتاجية- تنمية وتطوير البنية التحتية- نوعية الحياة- العدالة والاندماج الاجتماعي - الاستدامة البيئية - الإدارة الحضرية والتشريع) وكل نقطة من هذه النقاط تشمل عدة نقاط فرعية مجموعهم عشرون نقطة فرعية تنقسم إلى عدة عناصر مجموعهم ثلاثة وستون نقطة تمكنا من قياس مدي نجاح التجربة.

7- المراجع

[1] أمين عبد الله حسن الارياني، التنمية المستدامة وتخطيط المدن الجديدة في مدينة صنعاء، ندوة المدن الجديدة في الوطن العربي ودورها في التنمية المستدامة، أكادير– المملكة المغربية،(16-19) شعبان ١٤٢٠ هـ، الموافق (24-27) نوفمبر ١٩٩٩ م، المجلد الثاني، ص ٤٥ .

[2] محمد عزمي أحمد موسي، المؤتمر المعماري الثالث، عمارة وتخطيط الصحراء - تجارب الماضي وأفاق المستقبل، جامعة أسيوط- قسم العماره 17-19 نوفمبر 1997 .

[3] مصطفي عبد الفتاح الطمبدأوي، نحو استراتيجية مصرية لاستصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية، مؤتمر مستقبل المجتمعات العمرانية الجديدة، ١٩٩٥ م.

[4] www.yahoo.com,Carolyn Torma, Prince Charles Builds aNew Town, Fall /Winter1999,APA,

[5] www.yahoo.com,The New Village by John Brouwer

[6] www.yahoo.com,The Urban Villages Forum

[7] www.yahoo.com,The Prince of Wales Ten Design Principles.

[8] Paul Goldberger,"A Royal Defeat," The New Yorker, July 13, 1998: 52-59.

[9] In Stone, A Prince's Vision of Britain," The New York Times, June 11, 1998: B1&B6

[10] In Stone, A Prince's Vision of Britain," The New York Times, June 11, 1998: B1&B6

[11] إدارة البحث العلمي، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، مدينة الرياض، تجمع الجارودية - تطوير منطقة سكنية نموذجية بالمملكة العربية السعودية على أساس الكثافة العالية والمباني المنخفضة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

[12] Anna Wellenstein, SPATIAL ANALYSIS OF PUBLIC INVESTMENT FLOWS IN URBAN ARGENTINA:AN APPROACH TO EVALUATING URBAN POVERTY AND INEQUALITY,Urban Cluster,Finance, Private Sector and Infrastructure Latin America and Caribbean Region, September 30, 1999.

[13] www.mibuenosaives querido.com.

[14] http://www.boma.org/Pages/default.aspx

[15] www.Yahoo.com,Site:Best Practice (Project on Sites and Services for Low-Income Family Groups Argentina.

[16] http://www.unesco.org/most/southam.htm.

[17] http://www.tsha.utexas.edu/handbook/online/articles/BB/hjb4_print.htm

[18] www.Yahoo.com,Site:Best Practice (Project on Sites and Services for Low

[11] أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي، الشعبة المشتركة لتنمية القرية بالاشتراك مع وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الإسكان والبناء - قسم العمارة والإسكان، التخطيط العمراني للقرية المصرية، التقرير الثاني: دراسة ميدانية لنماذج من القرية المصرية، القاهرة، أغسطس ٢٠٠٠م، ص٣.

[11] جريدة الوفد، ٣٠ أبريل، عام ٢٠٠٧م.